

Distr.: General
9 January 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلات الدائمات للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

توجّه الإمارات العربية المتحدة وسويسرا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وفي إطار من التنسيق الوثيق مع المملكة المتحدة، هذه الرسالة رداً على إعلان حركة طالبان في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 تعليق إمكانية انتظام النساء والفتيات الأفغانيات في الدراسة بالجامعات العامة والخاصة حتى إشعار آخر، وعلى إعلان الحركة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2022 حظر عمل النساء في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في أفغانستان.

ونحن ندين هذين القرارين إدانة قاطعة. لقد أعلنت حركة طالبان، منذ آب/أغسطس 2021، سلسلة من المراسيم التي تستبعد النساء والفتيات الأفغانيات فعلياً من الحياة العامة والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. وهذه القرارات تشكل هجوماً مباشراً على المساواة بين الجنسين وتحرم النساء والفتيات من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهن، بما فيها إمكانية الالتحاق بجميع مستويات التعليم. كما أنها تشكل انتهاكاً لالتزامات أفغانستان بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتجسد هذه القرارات أيضاً استمرار رفض طالبان الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها إزاء الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي، مما سيزيد من العزلة وانعدام الاستقرار وتراجع المعونة الإنسانية.

والقرار الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر، وغيره من القرارات السابقة التي تقيد إمكانية وصول النساء والفتيات الأفغانيات إلى التعليم، لا يتفق بأي حال من الأحوال مع تعاليم الإسلام. وعلاوة على ذلك، يؤدي استمرار محو طالبان للنساء والفتيات من الحياة العامة إلى تآكل الدعائم اللازمة لبناء مجتمع شامل للجميع ينعم بالرخاء والاستقرار والسلام.

ويشكل القرار الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر أيضاً انتهاكاً لمبادئ العمل الإنساني. وكما ذكر الأمين العام في 24 كانون الأول/ديسمبر، فإن "إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية يقتضي السماح لجميع موظفي المعونة، بمن فيهم النساء، بالوصول إلى الوجهة التي يقصدونها وصولاً كاملاً ومأموناً بلا عوائق". ولما كانت أفغانستان تواجه أزمات متعددة الأوجه، بما في ذلك اقتصاد على شفا



الانهيار إضافة إلى احتياج أكثر من ثلثي السكان الأفغان إلى المساعدة الإنسانية، فإن قرار منع النساء من العمل في المنظمات التي تقدّم خدمات الإغاثة المنقّدة للأرواح سيزيد من معاناة الناس في أفغانستان. وإلى جانب الخبرة المتخصصة الأساسية لفرادى العاملات في مجال المعونة، تؤدي هؤلاء العاملات دوراً حاسماً في حماية النساء والأطفال والمجتمعات المحلية. فبدون عاملات إناث، لا يمكن الوصول إلى السكان المحتاجين إلا بشكل انتقائي. ونحن نكرر مطالبة مجلس الأمن، في قراره 2615 (2021)، بأن تنتج جميع الأطراف للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، "بغض النظر عن نوع الجنس"، إمكانية الوصول الكامل والأمن دون أية عوائق. فليس من الممكن تقديم المعونة الإنسانية على نحو فعال وبما يتفق مع مبادئ العمل الإنساني إلا بمشاركة النساء والرجال الذين يعملون معاً على مساعدة جميع الأفغان.

وهذه القرارات، التي تتعارض مع مصلحة الشعب الأفغاني، تزيد من تضيق آفاق تفاعل المجتمع الدولي مع حركة طالبان وفرص تحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان. ويجب على طالبان أن تتراجع فوراً عن هذه القرارات وأن تتقيّد بالتزاماتها وتحترم حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك مشاركتهن الكاملة والمجدية في جميع الميادين الاجتماعية في أفغانستان على قدم المساواة مع الرجال والفتيات، بدءاً من الميدانين السياسي والاقتصادي ووصولاً إلى التعليم والأماكن العامة. ويشمل ذلك احترام وحماية العاملات في مجال المعونة والمدافعات عن حقوق الإنسان وجهات المجتمع المدني.

لقد رفض المجتمع الدولي بوضوح الهجوم الذي تشنه حركة طالبان على النساء والفتيات الأفغانيات. ويجب أن يتحد مجلس الأمن ويصطف حول ردٍ مجدٍ وفعال.

وفي ضوء التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة، سيعقد الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء غير الرسمي في شهر كانون الثاني/يناير الاجتماع الأول للفريق في عام 2023 لتناول حالة النساء والفتيات في أفغانستان. وقد اجتمع فريق الخبراء غير الرسمي مرتين، منذ تولي حركة طالبان زمام السلطة في آب/أغسطس 2021، من أجل مناقشة حالة النساء والفتيات في أفغانستان، وكان ذلك في آب/أغسطس 2021 وشباط/فبراير 2022.

ونرجو ممتنات تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسكال باريسويل

الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لانا زكي نسيبة

الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة